ولا يستغرب ، من جهة أخرى ، أن صادرات المناطق المحتلة الى اسرائيل هي ، بشكل خاص ، منتجات مصنعة اذ قفزت هذه الاخيرة من ٣٤ر٤ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٨ الى ١٣٣ر٤ مليون ليرة عام ١٩٧٢ ، أي انها ارتفعت من ٦٤ر٢ ٪ الى ٨٤ر٨ ٪ بالنسبة لمجمل الصادرات الى اسرائيل . ويبدو من هذه الارقام ان اسرائيل قد اقامت عدة صناعات ومشروعات في المناطق المحتلة حيث اليد العاملة العربية رخيصة ومتوفرة .

غير ان صادرات المناطق المحتلة الى اسرائيل شكلت ٤٦ر٦ ٪ من مجمل صادراتها عام ١٩٧٢ ، وتتوزع بقية الصادرات بين الاردن (٣٥ر٩ ٪) ودول اخرى (١٧ر٥ ٪)(٢٠).

٢ ــ **سياسة اسرائيل الاقتصادية في المناطق المحتلة :**

تهدف اسرائيل الى ربط المناطق المحتلة اقتصاديا بها ودمجها في اطار الاقتصاد الاسرائيلي . وباشرت منذ عام ١٩٦٧ بتنفيذ خططها الاقتصادية في القطاعين الصناعي والزراعي .

ففي قطاع الصناعة ، تعمل في اتجاهين :

١ ــ انشاء صناعات تحويلية تعتمد على مواد أولية او نصف مصنعة مصدرها اسرائيل تضيف اليها الصناعة المحلية من فائض القيمة وتعود فتصدرها الى اسرائيل نفسها . والهدف هنا هو بالاضافة الى ربط المناطق المحتلة باسرائيل ، تحقيق أرباح مرتفعة نتيجة تدني أجور اليد العاملة العربية . وعلى سبيل المثال ، تشير الاحصائيات الاسرائيلية الى أن الضفة الغربية استوردت من اسرائيل عام ١٩٧٢ ، بقيمة ٦١ر٩٧ مليون ليرة اسرائيلية من منتجات النسيج ، ثم صدرت الى اسرائيل بقيمة ٤٥ر٤٧ مليون ليرة من هذه المنتجات(٢١). وتظهر هذه الارقام بوضوح أكثر عندما نقارنها بأرقام السنة السابقة حيث لم تستورد الضفة الغربية الا بقيمة ١٦ر٤٥ مليون ليرة ثم صدرت الى اسرائيل بقيمة ٢٥ر٦٠ مليون ليرة (تجدر الاشارة هنا الى أن معظم تبادل هذه المنتجات يجري مع اسرائيل)(٢٢).

٢ ــ انشاء صناعات تحت سيطرة شركات اسرائيلية مباشرة أو بطريقة غير مباشرة (امتلاكها للخبرة أو لرؤوس الاموال أو للآلات) وتعمل هذه الصناعات على انتاج بضائع تحتاج اليها اسرائيل او معدة للتصدير للاسواق العربية بعد اخفاء هويتها الاسرائيلية .

هذا وقد شهدت الاستثمارات في المناطق المحتلة تطورا هاما . فأعلنت الحكومة الاسرائيلية في آب ١٩٦٩ عن قرار تقدم بموجبه مساعدات للاستثمار الاجنبي والمحلي في المناطق المحتلة ، بما في ذلك الاعفاء الضريبي وضمانات الامن وأسعار مخفضة للمواد الاولية(٢٣). وتم في تشرين الاول ١٩٧٣ توسيع قانون « تشجيع استثمار رأس المال » حيث شمل المناطق المحتلة وأعطيت امتيازات جديدة للمستثمرين في هذه المناطق . ومن أهم هذه الامتيازات ، امكانية حصول كل مشروع جديد على قرض قدره ٥٠ ٪ من قيمة الرأسمال المستثمر ، كما يعفى المستثمر من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات .

وقد تضاعفت الاستثمارات في المناطق المحتلة في عام ١٩٦٩ بالنسبة للسنة السابقة ، اذ بلغت قيمتها ٦٧٠ مليون ليرة اسرائيلية ، منها النصف تقريبا مساهمة من الدولة الاسرائيلية . ففي قطاع غزة مثلا ، كان أكثر من ١٫٠٠٠ عامل في عام ١٩٧٠